

| | |
|---------------------------------|---|
| لجنة البرنامج والميزانية | مجلس التنمية الصناعية |
| الدورة الثانية والعشرون | الدورة الثانية والثلاثون |
| فيينا، ٥-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ | فيينا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ |
| البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت | البند ٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت |
| حشد الموارد المالية | حشد الموارد المالية |

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وهو يفيد عن الأولويات المواضيعية وعن التقدم المحرز في إقامة شراكات وحشد الموارد المالية.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | الفصل |
|--------|---------|---|
| ٢ | ١ | الأول - مقدمة |
| ٢ | ٦-٣ | الثاني - التركيز على المواضيع الثلاثة ذات الأولوية |
| ٣ | ٩-٧ | الثالث - إقامة شراكات |
| ٤ | ١١-١٠ | الرابع - الاعتبار الأساسية في وضع برامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ |
| ٥ | ١٤ | الخامس - الإجراءات المطلوب من اللجنة |

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١- هذا التقرير مُقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الشأن. وينبغي النظر في هذه الوثيقة مقترنة بالتقرير السنوي لليونيدو ٢٠٠٥ (PBC.22/2-IDB.31/2)، الذي يتضمّن فصله الخامس معلومات عن حشد الأموال لخدمات اليونيدو أثناء عام ٢٠٠٥ من مختلف المصادر المتاحة للمنظمة.

٢- ونظراً لمحدودية الأموال المتاحة لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، على النحو المبين في الدستور، فلا بد من حشد أموال من خارج الميزانية من أجل تنفيذ خدمات اليونيدو. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠٠٥، ارتفع حجم الأموال من خارج الميزانية ارتفاعاً سريعاً في العامين الأخيرين، بحيث بلغ ٤,٢٨ مليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٩٠. ونظراً لاستقرار حجم التمويل على ما يقارب ٥٠ مليون دولار سنوياً بمقتضى بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية، فقد كان معظم النمو قادماً من مساهمات حكومية من خلال صندوق التنمية الصناعية وآلية الصناديق الاستثمارية. ومن البين أن هذه المساهمات الحكومية أساسية لتنفيذ المواضيع الثلاثة ذات الأولوية البرنامجية لدى المنظمة.

ثانياً - التركيز على المواضيع الثلاثة ذات الأولوية

٣- إن النمو السريع في المساهمات الحكومية يؤكد أن مواضيع اليونيدو الثلاثة ذات الأولوية والتي حُدّدت في فترة السنتين السابقة تمثل استجابة جيدة للمواضيع الإنمائية للمجتمع الدولي. وبما أن الأولويات المواضيعية الثلاث تأخذ في الحسبان بشكل مباشر الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في التخفيف من حدة الفقر، وكذلك الأهداف التي حددها مؤتمر القمة المعني بالتمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فقد تزايد بوضوح اهتمام الجهات المانحة بالبرامج.

٤- أما الأولويات المواضيعية الثلاث فهي التالية:

- **تخفيف حدة الفقر من خلال أنشطة إنتاجية:** هذا المجال المواضيعي، إذ يتناول مسألة الفقر بشكل مباشر، يشمل تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والصغرى؛ وتطوير تجمّعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ والتنمية الريفية؛ والصناعات القائمة على الزراعة؛ والمرأة في التنمية وكذلك برنامج الطاقة الريفية من أجل استخدامها في الإنتاج.

- **بناء القدرات التجارية:** أُطلقت هذه المبادرة المواضيعية في مؤتمر القمة المعني بالتمويل من أجل التنمية في عام ٢٠٠٢ وهي ترتقي كلا من:

(أ) بناء البنية التحتية التقنية التي تحتاج إليها البلدان من أجل المشاركة في التجارة الدولية ووفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية (المواصفات والنوعية والقياس والاعتماد والتصديق)، وكذلك

(ب) تعزيز أداء قطاعات تصديرية أساسية، مما يوسّع قدراتها في مجالي العرض والتصدير.

- **الطاقة والبيئة:** فيما يتعلق بالطاقة، تركّز اليونيدو اهتمامها على كل من مصادر الطاقة المتجددة ونجاعة الطاقة الصناعية. ويتألف برنامج البيئة إلى حد كبير من البرامج الممولة في إطار بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية (وهو يخصّ في المقام الأول الملوثات العضوية التحلّل والمياه وتغير المناخ)، وبرنامج الإنتاج الأنظف المشترك بين اليونيدو واليونيب والممول من البلدان المانحة.

٥- إضافة إلى ذلك، ستشارك اليونيدو في برامج ومشاريع تتناول الأمن البشري في الحالات اللاحقة للأزمات، وذلك عادة في إطار الأنشطة المنفذة على نطاق الأمم المتحدة وضمن مجالات ولاية المنظمة وتخصصها. وسوف تقوم المنظمة بأمر منها تبيين الاحتياجات إلى الانتعاش الصناعي والتدخلات اللازمة، والتدخلات الفعلية في استصلاح وإعادة بناء صناعات أساسية والبنية التحتية بتوفير الاحتياجات الأساسية، وكذلك ترويج أنشطة مدرّة للدخل في المجالات التي تشملها نمائط خدمات اليونيدو.

٦- إنّ كل أولوية مواضيعية محددة ومركّزة على نحو واضح، وهي تضم مساهمات من عدة فروع ونمائط خدمات. وهذه العملية المتمثلة في تحديد الأنشطة واستحداث ما يتصل بها من نُهج متكاملة وأدوات متخصصة سوف تتواصل في فترة السنتين الجارية. ومن المتوقع أيضا أن تحوم البرامج المتكاملة أكثر فأكثر حول إحدى هذه الأولويات، مع تركيز الجهود المبذولة والأموال المنفقة من أجل زيادة أثر هذه البرامج ووضوحها.

ثالثا- إقامة شراكات

٧- إضافة إلى التركيز على الأولويات الإنمائية الدولية الثلاث، تعكف اليونيدو على تحديد مجالات نشاطها تحديدا أدقّ وهي تقوم في الوقت ذاته بتحديد الميادين التي لن تشملها اليونيدو في الظروف الطبيعية. وهذه الجهود هي أوضح ما تكون في الوقت الراهن في مجالي التجارة والطاقة، فإن العمل جار بشأن المجالات الأخرى ذات الأولوية بهدف تحديدها تحديدا أدق. وعملية التركيز هذه تمكن المنظمة من تركيز جهودها على المجالات التي تتميز فيها

بقوة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إيجاد حل شامل لاحتياجات الدول الأعضاء، تعمل اليونيدو عن كثب مع المنظمات التي لديها ولاية مكتملة. وفي فترة السنتين الجارية، سوف يُسعى إلى إقامة شراكات مع المنظمات التي تتوافق مجالات نشاطها مع أولويات اليونيدو المواضيعية، والاستفادة في الوقت ذاته من الشراكات التي سبق أن أقيمت رسمياً، بما فيها تلك التي أبرمت مع منظمة التجارة العالمية في إطار الأولوية المتعلقة ببناء القدرات التجارية، ومع اليونيب في إطار الأولوية المتعلقة بالبيئة (برنامج الإنتاج الأنظف) وعضوية اليونيدو في "الاتفاق العالمي"، مع التركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٨- وفيما يتعلق بفترة السنتين الجارية أيضاً، من المزمع إجراء مشاورات مع الفاو والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، وكذلك مع شركاء مختارين من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية من أجل إضفاء صبغة رسمية على التعاون من خلال إقامة شراكات استراتيجية. ومع أن تضافر الأنشطة وزيادة أثرها هما الهدفان الرئيسيان من وراء إقامة شراكات، فإن من المتوقع أيضاً أن يولي المانحون أفضلية للبرامج والمشاريع التي هي مدعومة بدراية فنية تكميلية من جانب المنظمات المتعاونة تعاوناً وثيقاً.

٩- وعلاوة على ذلك، سوف يتواصل السعي إلى إقامة شراكات استراتيجية مع جهات مانحة ومنظمات أخرى قد تمول برامج اليونيدو ومشاريعها. وهذه الجهود يمكن أن تركز على مناطق وكذلك على مواضيع محددة. ومن مزايا التعاون الوثيق مع جهات مانحة منفردة أنه يمكن التوصل إلى اتفاق فردي مبسط يشمل جوانب التمويل القانونية والمالية والإدارية، مما ييسر تمويل المشاريع تيسيراً كبيراً. وثمة في الوقت الراهن أربعة من هذه الاتفاقات الإطارية التي تغطي تمويل المشاريع سارية المفعول مع المنظمات والوكالات التالية: المفوضية الأوروبية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد) (آذار/مارس ٢٠٠٦) والبنك الدولي (آذار/مارس ٢٠٠٦). وهذا لا ينطبق على البلدان المانحة التي ترسل مساهماتها إلى اليونيدو من خلال حساب لدى صندوق التنمية الصناعية الذي يعمل وفقاً لشروطه النموذجية الخاصة.

رابعاً- الاعتبارات الأساسية في وضع برامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٠- فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سوف يتواصل إيلاء المجالات التالية الأولوية في صوغ البرامج وتخصيص الأموال المتاحة للمنظمة:

(أ) البرامج المتكاملة المركزة على الأولويات المواضيعية الثلاث؛

(ب) البرامج المواضيعية الإقليمية في إطار الأولويات المواضيعية؛

(ج) المشاريع ذات الأولوية والقائمة بذاتها في البلدان التي لا يجري فيها تنفيذ برامج متكاملة.

ومن المتوقع فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية أن يكون الطلب على الدعم من اليونيدو أكبر ما يكون في مجال بناء القدرات التجارية، وذلك على الصعيد دون الإقليمي أيضا، وكذلك على الأنشطة ذات الصلة بالطاقة (المتجددة).

١١- ومن حيث التوزيع الجغرافي، سوف يتواصل إنباء أقل البلدان نموا وأفريقيا الأولية. ففيمما يتعلق بأفريقيا، أضفي حافز كبير على المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية وذلك باعتماد الاجتماع السابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي)، الذي عُقد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في القاهرة، بمصر، إعلانا جرى فيه التشديد على التوجه المواضيعي وكذلك على الإحساس الواضح بالملكية والمسؤولية فيما يتعلق بحشد الأموال للبرامج التي يتمخض عنها ذلك التوجه.

خامسا- التقدم المحرز في حشد الأموال

١٢- أُحرز تقدم كبير في عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالمساهمات الحكومية في برامج اليونيدو ومشاريعها. ونظرا إلى استقرار حجم الموافقة على الأموال المتعددة الأطراف في مستوى عال، فقد نتج عن هذا الاتجاه ازدياد متواصل في مجموع الأموال المحشودة. ومن المتوقع أن يكون في الإمكان الحفاظ على هذا المستوى في عام ٢٠٠٦. ولكن، نظرا إلى تزايد التحول إلى برامج أقل عددا ولكن أكبر حجما، وهي برامج تتطلب على الأرجح مرحلة إعداد أطول أمدا، فقد يكون لتوقيت الموافقة على مشاريع منفردة أثر في الأرقام السنوية. ففي المنطقة الأفريقية بوجه خاص، يجري صوغ عدة برامج دون إقليمية أكبر حجما، منها مرحلة ثانية من برنامج بناء القدرات التجارية الخاص بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهي مرحلة ستشمل أيضا بعض البلدان الأخرى من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يجري إعداد برنامج فوضوي كبير لصالح بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وبرنامج لبناء القدرات التجارية لصالح جماعة شرق أفريقيا وكذلك احتمال المشاركة في برنامج مماثل لصالح منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٣- وثمة قدر من عدم اليقين يكتنف آفاق تمويل البرامج المصوغة بالاشتراك مع اليونديب ومنظمة التجارة العالمية. فبالرغم من القدر الكبير من الاهتمام الذي أبداه المانحون تجاه طرائق صوغ البرامج المشتركة، فإن النتائج المحرزة حتى الآن ما زالت دون ما هو متوقع. لذلك، يجري الآن تكثيف الجهود من أجل حشد الأموال لهذه البرامج.

سادسا- الإجراء المطلوب من اللجنة

١٤- لعل اللجنة تود أن تنظر في إيحاء المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

"(أ) يأخذ علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.23/6-PBC.22/6؛

"(ب) يقرّر تخويل المدير العام سلطة الموافقة على تمويل المشاريع في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وفقا للأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (GC.11/12)؛

"(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها إلى اليونيدو؛

"(د) يشجّع أيضا جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال قابلة للبرمجة، خصوصا من أجل تمكين اليونيدو من تنفيذ البرامج المتكاملة بصورة منسّقة وتحقيق ما يتوخّاه مفهوم البرامج المتكاملة من تضافر وزيادة في التأثير، ومن أجل دعم استحداث مبادرات جديدة وتنفيذها على نحو ناجح؛

"(هـ) يشجّع كذلك حكومات البلدان المتلقية على الاضطلاع بدور أنشط في مقاسمة اليونيدو مسؤولية حشد الأموال للبرامج المتكاملة المصوغة بصورة مشتركة وغيرها من الأنشطة ذات الأولوية العالية، وتحديدًا على المساعدة في استبانة الأموال المتاحة على الصعيد القطري والوصول إليها، بما في ذلك ترتيبات تقاسم التكاليف، والأموال المقدمة من الجهات المانحة ثنائيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

"(و) يحث الدول الأعضاء على التعاون مع المنظمة في جهودها الرامية إلى استحداث وترويج مبادرات جديدة في سياق التنمية الدولية، وخاصة في المؤتمرات الدولية وغيرها من محافل التحاور، بغية ضمان الإلمام جيدا بهذه المبادرات والتسليم بوثاقه صلتها بأهداف التنمية الدولية."